



الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
وحدة التصرف حسب الأهداف
لانجاز مشروع تطوير ميزانية الدولة

المشروع السنوي لأداء مهمة
أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2020



نوفمبر 2019

2	المحور الأول: التقديم العام للمهمة
3	1- تقديم إستراتيجية القطاع ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
5	2- تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
8	3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
9	4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط
9	4-1. تقديم ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020
12	4-2. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
17	المحور الثاني: تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
18	برنامج التصرف في أملاك الدولة
18	1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة وإستراتيجيته
19	1-1. خارطة برنامج التصرف في أملاك الدولة
20	1-2. إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة
21	2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة
21	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة
23	2-2. تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة
24	3- نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة
24	1-3. ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة
28	3-2. إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التصرف في أملاك الدولة
29	برنامج حماية أملاك الدولة
29	1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة وإستراتيجيته
30	1-1. خارطة برنامج حماية أملاك الدولة
31	1-2. إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة
32	2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة
32	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة
34	2-2. تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة
35	3- نفقات برنامج حماية أملاك الدولة
35	1-3. ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة
38	3-2. إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج حماية أملاك الدولة
39	برنامج القيادة والمساندة
40	1- تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته
40	1-1. خارطة برنامج القيادة والمساندة
41	1-2. إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة
42	2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة
42	1-2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة
43	2-2. تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة
44	3- نفقات برنامج القيادة والمساندة
44	1-3. ميزانية برنامج القيادة والمساندة
47	3-2. إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة
48	الملاحق
49	بطاقتي مؤشري أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة
58	بطاقات مؤشرات أداء برنامج حماية أملاك الدولة
70	بطاقة مؤشر أداء برنامج القيادة والمساندة
73	بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج حماية أملاك الدولة

المحور الأول

التقديم العام

لمهمة

أمالك الدولة والشؤون العقارية

1. تقديم استراتيجية القطاع ومهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

يتولى قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مهمة تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي بهدف توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة وإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص وذلك بتطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح الوزارة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع للفترة القادمة حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتعتمد إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:

(1) استرجاع الأملاك المعتدى عليها وإعادة توظيفها: نظرا لكثرة الاعتداءات المتكررة على أملاك الدولة بشتى أنواعها وما لذلك من عواقب وخيمة على موارد الدولة قررت الوزارة اعتماد مقاربة قانونية خلال الفترة المقبلة بهدف مواصلة استرجاع عقاراتها الدولية المنهوبة ومتابعة تنفيذ قرارات الإخلاء وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في كف الشغب.

كما تسعى الوزارة إلى حسن توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة وفق مقاربة نوعية في تناغم مع المخطط الخماسي للتنمية وترتكز أساسا على مسألة دراسة جدوى طرق استغلال هذه العقارات خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الذي أقرته الحكومة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيره وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع.

(2) دعم الموارد المالية للدولة: شكل دعم الموارد الذاتية للدولة حجر الأساس لمشروع إعداد ميزانية 2020 حيث اعتبره المنشور عدد 9 المؤرخ في 29 مارس 2019 كأحدى أهم الأولويات الواجب أخذها بعين الاعتبار.

وفي هذا السياق تعمل الوزارة على تطوير الآليات المساهمة في الرفع من الموارد المالية للدولة عبر توفير أراضي يمكن استغلالها كمناطق صناعية وتجارية ومقاسم دولية فلاحية ومقاسم دولية قابلة للاستغلال كمقاطع من ناحية، ومن ناحية أخرى عبر استخلاص مستحقات الدولة بدعم دور وكلاء مقاييض محاصيل أملاك الدولة.

(3) دفع المشاريع المعطلة: انطلاقا مما تم استخلاصه بخصوص المشاريع العمومية المعطلة والأسباب الكامنة وراء التأخير في إنجازها في الآجال المحددة والمتصلة في أغلب الأحيان بإشكاليات عقارية ونظرا لدور الوزارة في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الكبرى وتوفيرها بطرق قانونية للإدارات الطالبة، شرعت الوزارة في اعتماد جملة من الآليات العملية لتنفيذ محتوى القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع. كما أقرت آليات مصاحبة تتعلق بوجود تكفل الإدارات صاحبة المشاريع بإعداد الملفات في جانبها القانوني لتصفية الوضعيات العقارية بالخصوص قبل الشروع في الإنجاز كتهيئتها فنيا بالدقة المطلوبة قبل إحالتها على مصالح الوزارة. وفي هذا السياق ولتدارك أي تعطيل في إنجاز المشاريع العمومية وفي إطار المعالجات الهيكلية تسعى الوزارة لإحداث وكالة المدخرات العقارية للتعهد بتوفير رصيد عقاري يوضع على ذمة الإدارات صاحبة المشاريع وكذلك المستثمرين الخواص.

(4) تبسيط الإجراءات: تسعى الوزارة إلى تحسين جودة الخدمات المسداة وذلك بتقريبها لطالبيها على الخط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها بغية تقليص آجال إسائها، علما بأنه في إطار تقريب الخدمات، تمت إحالة بعض صلاحيات الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية. هذا بالإضافة إلى تحسين **الأجل الهدف** لمطالب الترسيم بالديوان الوطني للملكية العقارية مع تسريع تركيز خدماته على الخط واستكمال التوزيع الترابي للإدارات الجهوية بمختلف الولايات.

2. تقديم برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تشتمل مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على برنامجين عمليتين وبرنامج القيادة والمساندة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني للملكية العقارية الذي أصبح يعتبر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرخ في 19 أوت 2019 منشأة عمومية تخضع لإشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية فقد تمّ تضمينها كفاعل عمومي متدخل ببرنامج "حماية أملاك الدولة" وذلك نظرا للدعم الذي يقدمه، في جزء من مشمولاته، لهذا البرامج.

برنامج التصرف في أملاك الدولة، ويتولى خاصة:

- ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية،
- التصرف في ملك الدولة الخاص وتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة عليه ودعم الاستثمار،
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية،
- توظيف الأراضي الدولية الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لها،
- دعم التصرف في العقارات الفلاحية وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقاري الفلاحي.

برنامج حماية أملاك الدولة، ويتولى خاصة:

- تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء،
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام،
- إنجاز الاختبارات لفائدة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- ضبط الأملاك العمومية.

برنامج القيادة والمساندة، ويتولى خاصة:

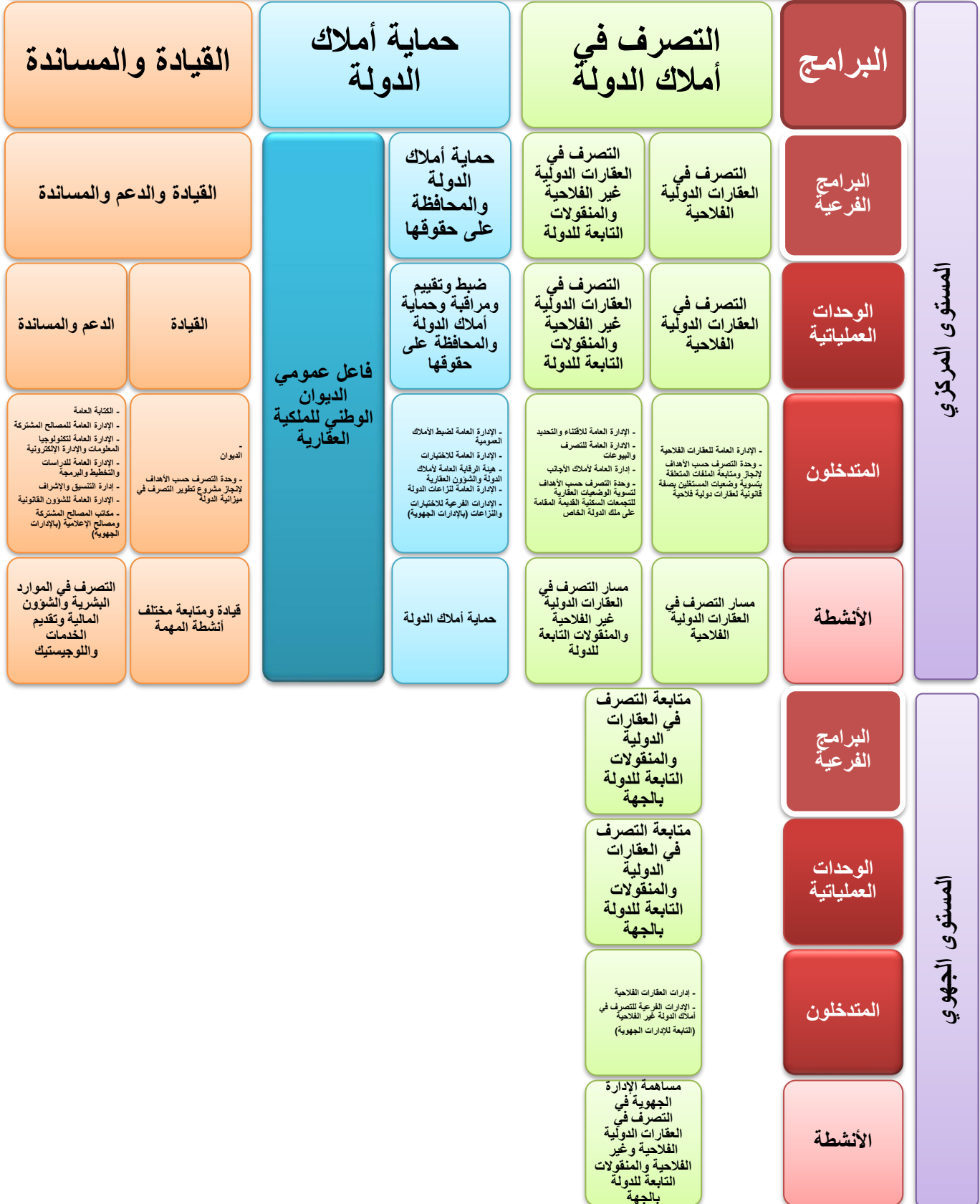
تقديم الدعم والمساندة للبرنامجين العمليتين المكونين لمهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

الديوان الوطني للملكية العقارية، ويتولى خاصة:

- إقامة الرسوم العقارية تنفيذا للأحكام الصادرة بالتسجيل،
- حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة،
- ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات المذكورة والتنصيب بالرسوم على كل تعديل يطرأ عليها،
- تسليم سندات الملكية والشهائد والوثائق الأخرى،
- تحرير الصكوك المتعلقة بالعقارات المسجلة حسب الفصل 377 مكرر من مجلة الحقوق العينية،
- تقديم استشارات عقارية،
- تكوين ومساندة الهياكل المتدخلة في المجال العقاري.

خارطة البرامج

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية



3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

لتحقيق إستراتيجية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، تم تحديد هدف لكل برنامج طبقا لما هو مفصل بالجدول التالي.

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية ومؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	الأهداف	البرامج
نسبة توفير الرصيد العقاري	الهدف 1.1:	البرنامج عدد 1:
نسبة توظيف العقارات	حسن التصرف في أملاك الدولة	التصرف في أملاك الدولة
نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	الهدف 1.2:	البرنامج عدد 2:
نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها	ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	حماية أملاك الدولة
نسبة إنجاز الاختبارات		
نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التقفد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية		
فاعلية برنامج القيادة والمساندة	الهدف 1.9:	البرنامج عدد 9:
	حسن القيادة والتصرف في الموارد	القيادة والمساندة

4. الميزانية وبرمجة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى

المتوسط:

1-4. تقديم ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020:

قدّرت ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 بـ 73,352 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 5,566 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (67,786 م د) وتمثل الزيادة نسبة 8,21 %.

➤ توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب البرامج:

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 على البرامج الثلاثة على النحو التالي:

- برنامج التصرف في أملاك الدولة: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 20,261 مليون دينار نسبة 27,62 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- برنامج حماية أملاك الدولة: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 25,694 مليون دينار 35,03 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- برنامج القيادة والمساندة: تمثل ميزانية هذا البرنامج المقدرة بـ 27,397 مليون دينار نسبة 37,35 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

➤ توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب طبيعة النفقة:

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

نفقات التأجير: مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتأجير والمقدرة بـ 51,15 مليون دينار نسبة 69,73 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 4,954 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (46,196 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة 10,72 %.

- **نفقات التسيير:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتسيير والمقدرة بـ 7,669 مليون دينار نسبة 10,46 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وسجلت بذلك نقصا قدره 88 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (7,757 مليون دينار) ويمثل هذا النقص نسبة 1,13 %.
- **نفقات التدخلات:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للتدخلات والمقدرة بـ 833 ألف دينار نسبة 1,14 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ويمثل هذا المبلغ نفس الإعتمادات المرصودة لنفقات التدخلات بقانون المالية لسنة 2019.
- **نفقات الاستثمار:** مثلت الإعتمادات الجمالية المرصودة للاستثمار والمقدرة بـ 13,7 مليون دينار نسبة 18,68 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وحققت بذلك زيادة قدرها 700 ألف دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (13 مليون دينار) وتمثل هذه الزيادة نسبة 5,11 %.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

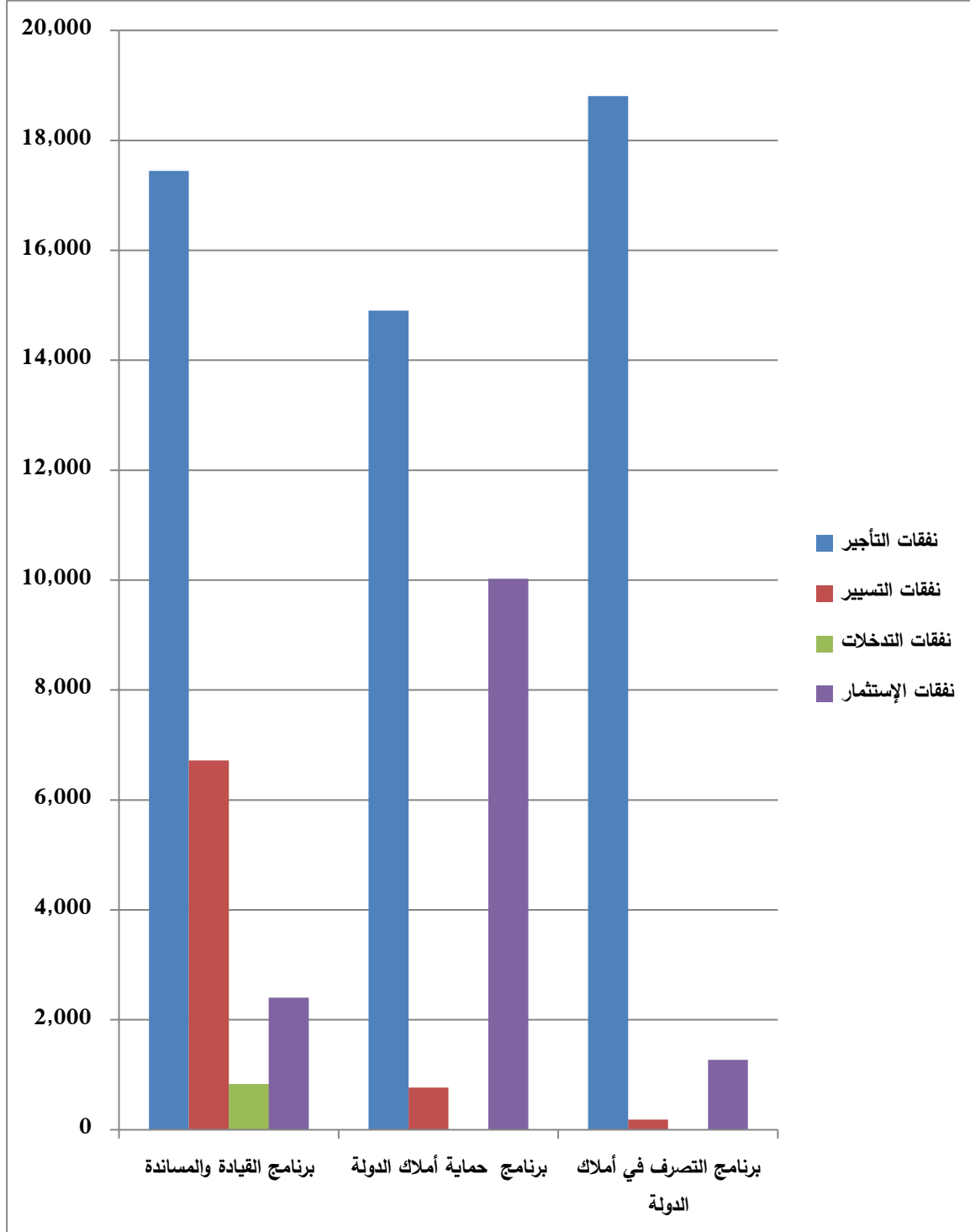
الوحدة: ألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام البرامج
20 261		1 270		184	18 807	برنامج التصرف في أملاك الدولة
25 694		10 025		768	14 901	برنامج حماية أملاك الدولة
27 397		2 405	833	6 717	17 442	برنامج القيادة والمساندة
73 352		13 700	833	7 669	51 150	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



2-4. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لمهمة أملاك

الدولة والشؤون العقارية:

من المنتظر أن تبلغ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2021 ما قدره 76,924 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ 4,87 % مقارنة بميزانية سنة 2020، كما ينتظر أن تبلغ هذه الميزانية سنة 2022 ما قدره 82,327 مليون دينار، أي بنسبة تطور بـ 7,02 % مقارنة بميزانية سنة 2021.

➤ توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط حسب طبيعة النفقة:
تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2020-2022) حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

- **نفقات التأجير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2020 بـ 51,15 مليون دينار، أي نسبة 69,73 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ومنتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2021 ما قدره 52,428 مليون دينار، أي نسبة 68,16 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 2,5 % مقارنة بسنة 2020، كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 56,021 مليون دينار، أي نسبة 68,05 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 6,85 % مقارنة بسنة 2021.

- **نفقات التسيير:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2020 بـ 7,669 مليون دينار، أي نسبة 10,46 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ومنتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2021 ما قدره 8,122 مليون دينار، أي نسبة 10,56 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,91 % مقارنة بسنة 2020، كما ينتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 8,756 مليون دينار، أي نسبة 10,64 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 7,81 % مقارنة بسنة 2021.

- **نفقات التدخلات:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2020 بـ 833 ألف دينار، أي نسبة 1,14 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

ويُنتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2021 ما قدره 880 ألف دينار، أي نسبة 1,14 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,64 % مقارنة بسنة 2020، كما يُنتظر أن تحافظ هذه النفقات سنة 2022 على نفس الإعتمادات المرصودة لها سنة 2021، غير أن نسبتها ستصبح 1,07 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- **نفقات الاستثمار:** تقدر هذه النفقات خلال سنة 2020 بـ 13,7 مليون دينار، أي نسبة 18,68 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

ويُنتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2021 ما قدره 15,494 مليون دينار، أي نسبة 20,14 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 13,09 % مقارنة بسنة 2020،

كما يُنتظر أن تبلغ هذه النفقات سنة 2022 ما قدره 16,67 مليون دينار، أي نسبة 20,25 % من النفقات الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 7,59 % مقارنة بسنة 2021.

➤ توزيع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط حسب البرامج:

تتوزع ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية على المدى المتوسط (2020-2022) على البرامج الثلاثة على النحو التالي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2020 بـ 20,261 مليون دينار، أي نسبة 27,62 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ويُنتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2021 ما قدره 21,378 مليون دينار، أي نسبة 27,79 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 5,51 % مقارنة بسنة 2020،

كما يُنتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 24,461 مليون دينار، أي نسبة 29,71 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 14,42 % مقارنة بسنة 2021.

- **برنامج حماية أملاك الدولة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2020 بـ 25,694 مليون دينار، أي نسبة 35,03 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

ويُنتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2021 ما قدره 29,951 مليون دينار، أي نسبة 38,94 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 16,57 % مقارنة بسنة 2020،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 32,086 مليون دينار، أي نسبة 38,97 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 7,13 % مقارنة بسنة 2021.

- **برنامج القيادة والمساندة:** تقدر ميزانية هذا البرنامج لسنة 2020 بـ 27,397 مليون دينار، أي نسبة 37,35 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2021 ما قدره 25,595 مليون دينار، أي نسبة 33,27 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونقصا بنسبة 6,58 % مقارنة بسنة 2020،

كما ينتظر أن تبلغ ميزانية هذا البرنامج سنة 2022 ما قدره 25,78 مليون دينار، أي نسبة 31,31 % من الميزانية الجمالية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، ونسبة تطور بـ 0,72 % مقارنة بسنة 2021.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

توزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
56 021	52 428	51 150	46 196	46 196	42 182	41 488	نفقات التأجير
8 756	8 122	7 669	7 757	3 757	3 886	4 445	نفقات التسيير
880	880	833	833	833	788	894	نفقات التدخلات
16 670	15 494	13 700	13 000	3 000	3 381	2 778	نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
				14 000	14 712	12 972	بقية النفقات
82 327	76 924	73 352	67 786	67 786	64 949	62 577	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
82 327	76 924	73 352	67 786	67 786	64 949	62 577	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

توزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
برنامج التصرف في أملاك الدولة	7 378	7 003	8 787	20 261	21 378	24 461
برنامج حماية أملاك الدولة	9 301	9 035	10 642	25 694	29 951	32 086
برنامج القيادة والمساندة	45 898	48 911	48 357	27 397	25 595	25 780
المجموع	62 577	64 949	67 786	73 352	76 924	82 327

المحور الثاني

تقديم برامج
مهمة

أمالك الدولة والشؤون العقارية

البرنامج عدد 1: التصرف في أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد محمد الحزامي، المدير العام للعقارات الفلاحية
مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج": من 6 أوت 2019 إلى اليوم

1- تقديم برنامج التصرف في أملاك الدولة واستراتيجيته:

توكل إلى برنامج التصرف في أملاك الدولة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن التصرف في أملاك الدولة قصد توظيفها وتصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

برنامج التصرف في أملاك الدولة



1-2- إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

✓ التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

تم ضبط إستراتيجية برنامج التصرف في أملاك الدولة على المدى المتوسط بالاعتماد على المحاور الإستراتيجية لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وتتمثل في:

- حسن توظيف العقارات الدولية الفلاحية التي تركز أساسا على مسألة دراسة جدوى طرق استغلال هذه العقارات خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الذي أقرته الحكومة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيره وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع طبقا لما هو مبين بالجداول التالية المتعلقة بتطور نسب مشاركة المرأة في كراء المقاسم الدولية الفلاحية:

- الفنيين الفلاحيين (القائمة عدد 16 سنة 2011)

عدد الفنيين المنتفعين	عدد الإناث	نسبة مشاركة المرأة
32	12	37.50 %

- الفنيين الفلاحيين (القائمة عدد 17 سنة 2018)

عدد الفنيين المنتفعين	عدد الإناث	نسبة مشاركة المرأة
36	20	55.55 %

- الفلاحين الشباب (خلال الثلاث سنوات 2019/2018/2017)

الولاية	عدد الفلاحين الشباب	عدد الإناث	نسبة مشاركة المرأة
الكاف	22	10	45.45 %
سليانة	18	01	5.55 %
جندوبة	03	00	00 %
توزر	17	06	35.29 %
منوبة	08	05	62.50 %
المجموع	68	22	32.35 %

- معالجة أسباب تعطيل المشاريع العمومية المتعلقة بالشأن العقاري لدعم الموارد المالية للدولة.

✓ الأولويات الخاصة بالبرنامج:

- العمل على التقليل في آجال تحرير الحوزة العقارية لدفع نسق انجاز المشاريع الكبرى المعطلة،
- تصفية الرصيد العقاري وتوفير مقاسم الأراضي الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع،
- متابعة استخلاص المعاليم الراجعة للدولة من التصرف في أملاكها.

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

الهدف 1-1: حسن التصرف في أملاك الدولة:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "التصرف في أملاك الدولة" بالأساس في حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك قصد وقف الاعتداءات على عقارات الدولة وتوظيفها التوظيف الأنسب بإتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك من جهة والمساهمة في دعم الموارد المالية للدولة من جهة أخرى.

➤ مرجع الهدف:

- برنامج التصرف في أملاك الدولة،
 - البرامج الفرعية:
- 1- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية (مركزي)،
 - 2- التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة (مركزي)،
 - 3- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالجهة (جهوي).

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة للمؤشر " نسبة توفير الرصيد العقاري" فإنّ تحقيق هدف حسن التصرف في أملاك الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالترفيح في نسبة المساحة المسوّاة مقارنة بمساحة الطلبات.

★ بالنسبة للمؤشر " نسبة توظيف العقارات" فإنّ تحقيق هدف حسن التصرف في أملاك الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالترفيح في نسبة توظيف العقارات سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك.

جدول عدد 5

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1:

حسن التصرف في أملاك الدولة

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
43	42	40	30,29	-	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-1: نسبة توفير الرصيد العقاري
52,4	47	40,16	34,79	-	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-1: نسبة توظيف العقارات

2-2- تقديم أنشطة برنامج التصرف في أملاك الدولة:

جدول عدد 6

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020 (الوحدة: ألف دينار)
التصرف في أملاك الدولة	حسن التصرف في أملاك الدولة	نسبة توفير الرصيد العقاري 40 %	<ul style="list-style-type: none"> - التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجال اللازمة لتسوية الوضعيات العقارية. - التنسيق مع لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية قصد الإسراع في البت في الملفات المعروضة عليها. - التنسيق مع لجان الاستقصاء والتحديد قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة. - التنسيق مع مختلفة الجهات الإدارية لتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل. 	<ul style="list-style-type: none"> - مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية. 	3 506
			<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري. - تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري. - عقد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت بصفة دورية وعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها. - استصدار النصوص القانونية والترتيبية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة على عملية التقويت. - تحسين نسق عملية تضمين الرسوم العقارية خاصة على المستوى الجهوي. 	<ul style="list-style-type: none"> - مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة. 	5 148
			<ul style="list-style-type: none"> - إصدار دليل إجراءات يخص الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة العامة للعقارات الفلاحية. - مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية لتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان. - استعمال آلات المسح الضوئي وتبادل المعطيات عبر البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة والفاكس لإتمام الملفات المتعلقة بمشاريع عقود الكراء والتثبت من المعطيات لتحسين نسق تثبت مشاريع العقود بالمنظومة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مساهمة الإدارات الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة بالجهة. 	11 607
		نسبة توظيف العقارات 40,16 %			

3- نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة:

3-1- ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التصرف في أملاك الدولة 20,261 مليون دينار وتتوزع كما

يلي:

جدول عدد 7

ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة حسب طبيعة النفقة* (الدفع اعتمادات)

الوحدة: ألف دينار

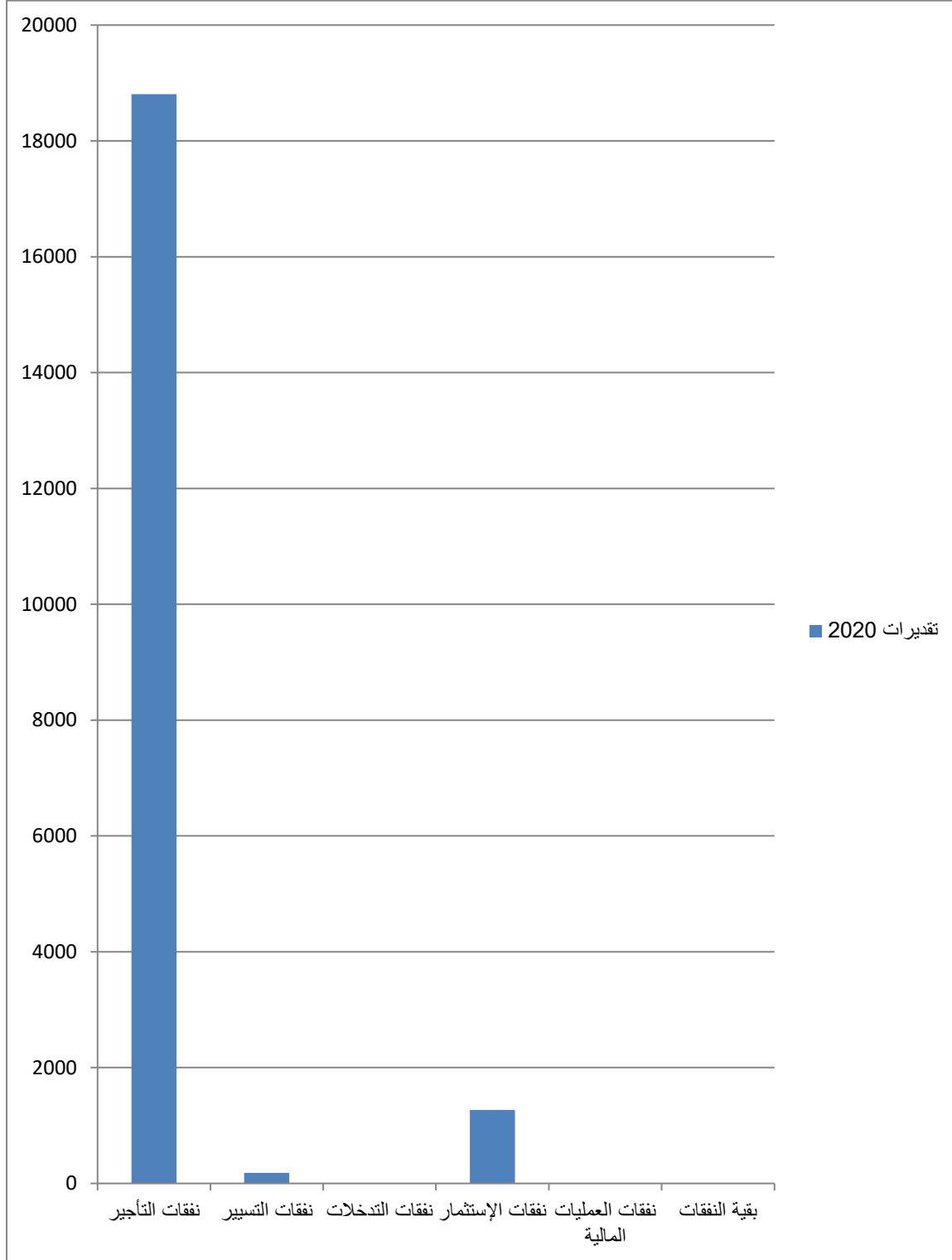
النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
92,82	11 320	18 807	7 487	7 487	6 454	نفقات التأجير
0,91	184	184				نفقات التسيير
						نفقات التدخلات
6,27	- 30	1 270	1 300	1 300	549	نفقات الاستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
100	1 476	20 261	8 787	8 787	7 003	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8

ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

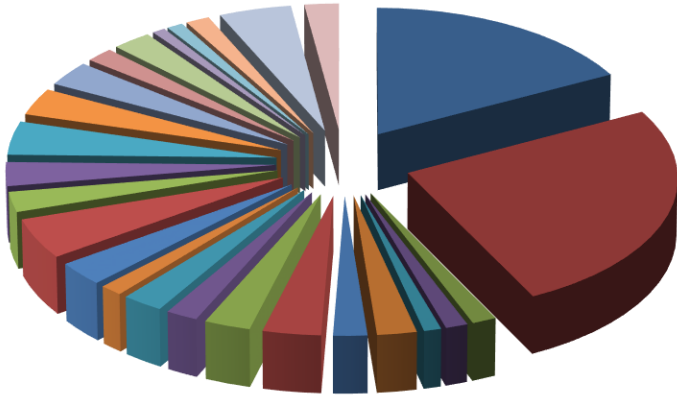
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2019-2020	تقديرات		قانون المالية 2019	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
	المبلغ	2020				
	النسبة (%)	(2)				
(1)/(2)-(1)	(2)-(1)	(1)				
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
		4 344			النشاط 1: مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	البرنامج الفرعي 1-1: التصرف في العقارات الدولية الفلاحية
		5 764			النشاط 2: مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والممتلكات التابعة للدولة	البرنامج الفرعي 1-2: التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والممتلكات التابعة للدولة
		10 108			مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
					الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية
		10 153			النشاط 3 (24): مساهمة الإدارة الجهوية في التصرف في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية والممتلكات التابعة للدولة بالجهة	البرنامج الفرعي 1-3 (24): متابعة التصرف في العقارات الدولية والممتلكات التابعة للدولة بالجهة
		10 153			مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	
		20 261			مجموع البرنامج	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ملاحظة: لم يتم تعميم الخانات الخاصة بإنجازات سنة 2018 وقانون مالية سنة 2019 وذلك باعتبار التغيير الذي طرأ على برامج المهمة خلال السنة الحالية

رسم بياني عدد 3:



- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية
- التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بتونس
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بأريانة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بين عروس
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بمنوبة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة ببزرت
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بنابل
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بباجة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بزغوان
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالكاف
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بسليانة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالقيروان
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالقصرين
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بقفصة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بسيدي بوزيد
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بصفاقس
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالمهدية
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بالمنستير
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بقابس
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بمدنين
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بتطاوين
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بتوزر
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بقبلي
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بسوسة
- متابعة التصرف في العقارات الدولية والمنقولات التابعة للدولة بجندوبة

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التصرف في أملاك

الدولة:

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

لبرنامج التصرف في أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
21 555	19 722	18 807	7 487	8 487	6 454	6 572	نفقات التأجير
886	386	184					نفقات التسيير
							نفقات التدخلات
2 020	1 270	1 270	1 300	1 300	549	806	نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
24 461	21 378	20 261	8 787	8 787	7 003	7 378	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
24 461	21 378	20 261	8 787	8 787	7 003	7 378	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج عدد 2: حماية أملاك الدولة

اسم رئيس البرنامج: السيد منير العليبي، المدير العام لضبط الأملاك العمومية
مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج": من 6 أوت 2019 إلى اليوم

1- تقديم برنامج حماية أملاك الدولة واستراتيجيته:

تكمن أهمية برنامج "حماية أملاك الدولة" في مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في كونه يقوم على الإستراتيجية المتمثلة أساسا في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر باستمرار على كيفية استعمالها ومراقبة استغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الجهات الإدارية للدولة، هذه التدخلات تؤدي في مجملها إلى هدف واحد وهو حماية ملك الدولة بمختلف الوسائل وفي مختلف المراحل أو ما يعبر عنه بالوقاية الحمائية والوقاية العلاجية.

برنامج حماية أملاك الدولة

المستوى المركزي

حماية أملاك الدولة
والمحافظة على
حقوقها

البرنامج الفرعي

ضبط وتقييم ومراقبة
وحماية أملاك الدولة
والمحافظة على حقوقها

الوحدات العملية

- الإدارة العامة لضبط الأملاك
العمومية
- الإدارة العامة للاختبارات
- هيئة الرقابة العامة لأموال
الدولة والشؤون العقارية
- الإدارة العامة لنزاعات الدولة
- الإدارات الفرعية للاختبارات
والنزاعات (بالإدارات الجهوية)

المتدخلون

حماية أملاك الدولة

الأنشطة

فاعل عمومي
الديوان الوطني
للملكية العقارية

2-1- إستراتيجية برنامج حماية أملاك الدولة:

✓ التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

تطوير الحماية القانونية والإجرائية للأملاك الدولة قصد ضمان أعلى مستوى من الحوكمة لدعم الموارد المالية للدولة وضمان استرجاع العقارات المعتدى عليها.

✓ الأولويات الخاصة بالبرنامج:

من أجل إنجاز المهمة الموكولة إلى البرنامج، تم ضبط جملة من الإجراءات والآليات يتمثل أهمها في:

- ★ تطوير مجال الاختبارات بما من شأنه التقليل في آجال انجازها لصالح طالبيها وذلك قصد المساهمة في دفع نسق انجاز المشاريع الوطنية المعطلة.
- ★ تطوير مسار ضبط الأملاك العمومية على المستوى المركزي والجهوي ودعمه بالوسائل الكفيلة بالنهوض به.

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

لتحقيق إستراتيجية البرنامج، تم تحديد هدف يتمثل في "ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها" تساهم في تحقيقه جميع الهياكل المتداخلة في البرنامج.

الهدف: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

• تقديم الهدف

لعل من بين أهم مشمولات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية ضبط ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة ومراقبة طرق التصرف فيها وتقييمها والقيام بكل ما يلزم لحماية هذه الممتلكات من الاعتداءات، تقتضي عملية حماية أملاك الدولة مساهمة جميع الهياكل المتداخلة في البرنامج كل حسب مجاله.

ويقصد بضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها، ضبط هذه الأملاك ثم الترفيع بأكبر قدر ممكن من عمليات مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام وحسن تقييم الأملاك عند الحاجة وكذلك ضمان الدفاع اللازم أمام القضاء عند المس من حقوق الدولة أو ممتلكاتها. ولمتابعة تحقيق هذا الهدف تم ضبط أربع مؤشرات لقياس الأداء كالاتي:

المؤشر 1-1-2: نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى

المؤشر 2-1-2: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى القائم في حقها

المؤشر 3-1-2: نسبة انجاز الاختبارات

المؤشر 4-1-2: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التقيد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية

• مرجع الهدف

برنامج حماية أملاك الدولة، البرنامج الفرعي: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.

• مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم الاتفاق على اعتماد أربع مؤشرات لقياس الأداء نظرا لاختلاف أوجه حماية أملاك الدولة وحقوقها من هيكل إلى آخر فمنها حماية دائمة ومرتبطة بوجود الملك ومنها حماية مرتبطة بوضعية الملك ومثال ذلك تمثيل الدولة لدى القضاء، وبناءا عليه تم اللجوء إلى قياس مساهمة كل هيكل في حماية أملاك الدولة وحقوقها عن طريق المؤشر الخاص به.

جدول عدد 5

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-2:

ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
24.15	21.6	19.05	16.5	14.37	11.84	9.31	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-2: نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
57.14	56.09	55	49.49	50.1	48.46	42.54	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-2: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها
95	93	90	87	87	86	62,50	نسبة مائوية	المؤشر 3-1-2: نسبة إنجاز الاختبارات
94	93	92	*91	87.5	87.5	83.5	نسبة مائوية	المؤشر 4-1-2: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التققد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية

* معطيات أولية تهم التقارير المنجزة خلال السداسي الأول من السنة

2-2- تقديم أنشطة برنامج حماية أملاك الدولة:

جدول عدد 6

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج حماية أملاك الدولة

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
25 694	حماية أملاك الدولة	<p>- ترسيم العقارات بسجلات أملاك الدولة</p> <p>- القيام بالأبحاث والمعائنات الميدانية</p> <p>- التعهد بالقضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.</p> <p>- تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي.</p> <p>- الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والمرافعة في حق الدولة.</p> <p>- الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة</p> <p>- إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده</p> <p>- تنفيذ الأحكام القضائية بإلزام صندوق الضمان بالأداء.</p> <p>- إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة.</p> <p>- إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون.</p> <p>- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.</p> <p>- تكليف و متابعة عدول التنفيذ لتنفيذ السندات التنفيذية</p> <p>- طلب المساعدة على تنفيذ الأحكام من الخبراء العتليين و الأمن الوطني و الإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية...</p> <p>- إسترجاع ملفات التنفيذ من عدول التنفيذ الذين إنقطعوا عن العمل بسبب الوفاة أو العقوبات التأديبية أو لأي سبب آخر</p> <p>- تكليف عون على المستوى الجهوي لمتابعة ملفات التنفيذ تحت إشراف المدير الجهوي لأملاك الدولة و الشؤون العقارية</p> <p>- الإسترشاد عن المحكوم ضدهم لدى الإدارات المختصة لتسهيل عملية التنفيذ.</p> <p>- العمل على تنفيذ الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع اختبار العقارات المخصصة للتنمية"</p> <p>- الحرص على تسويع مقر قانر على استيعاب الأعوان حسب التنظيم الهيكلي الجديد للرفع في نسق الاستجابة لطلبات الاختبار وكذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة.</p> <p>- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكن من تدارك الكثير من النقص وحل الإشكالات المطروحة.</p> <p>- تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية.</p> <p>- الحرص على تكوين المكلفين بالاختبارات من دورات تكوينية في عديد الاختصاصات خاصة في مجال القانون العقاري وذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها.</p> <p>- المهام الرقابية المنجزة على مصالح الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية</p> <p>- مراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق</p>	<p>المؤشر : 1-1-1-2</p> <p>نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى: 19.05%</p> <p>المؤشر : 2-1-1-2</p> <p>نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهيكل الأخرى القائم في حقها: 55%</p>	ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها	حماية أملاك الدولة
			<p>المؤشر : 3-1-1-2</p> <p>نسبة إنجاز الاختبارات:</p> <p>90%</p>		
			<p>المؤشر : 4-1-1-2</p> <p>نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفتد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية : 92%</p>		

3- نفقات برنامج حماية أملاك الدولة:

3-1- ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج حماية أملاك الدولة 25,694 مليون دينار وتوزع كما يلي:

جدول عدد 7

ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة حسب طبيعة النفقة * (الدفع اعتمادات)

الوحدة: ألف دينار

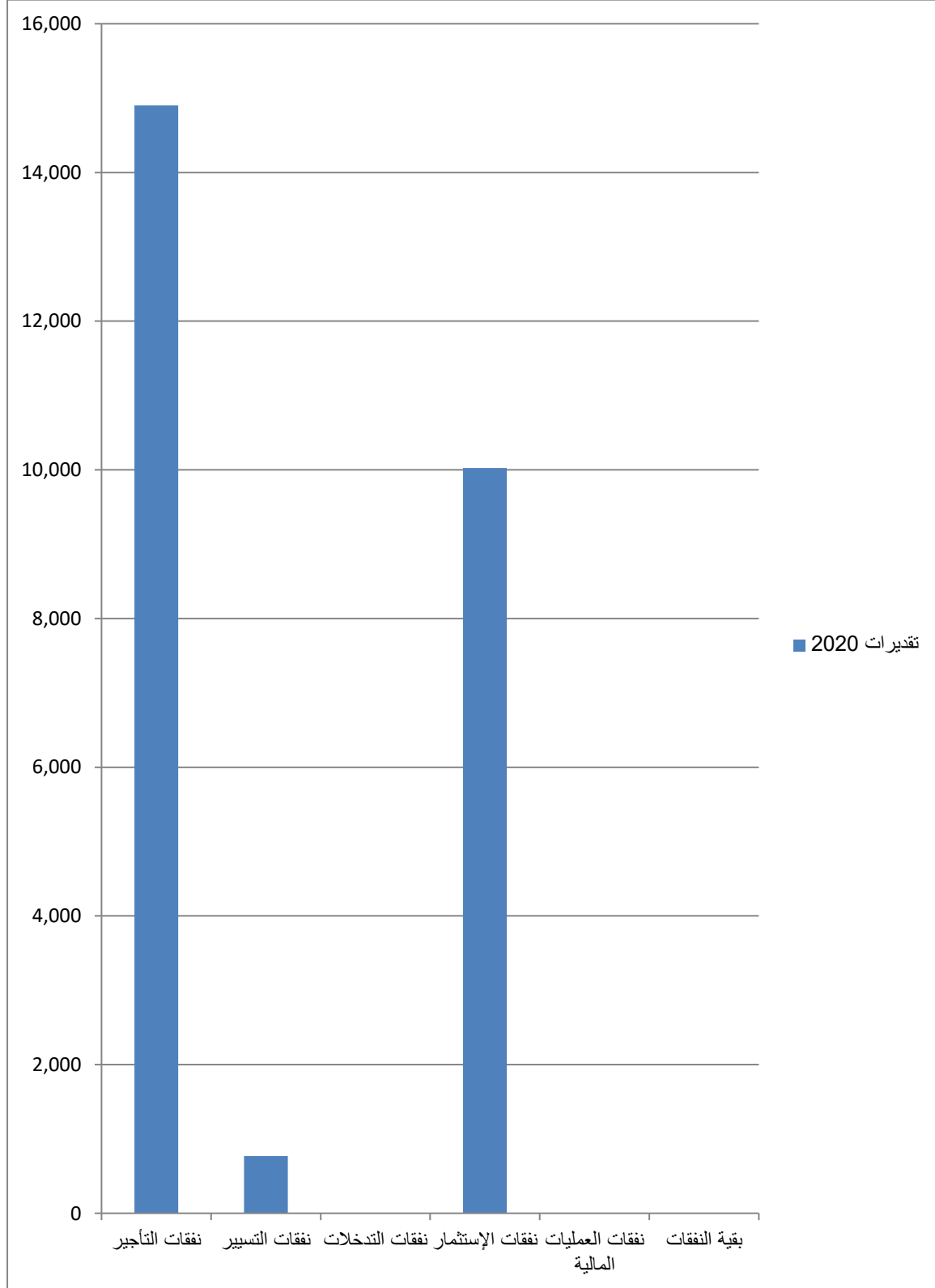
النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
57,99	4 484	14 901	10 417	10 417	9 035	نفقات التأجير
2,99	768	768				نفقات التسيير
						نفقات التدخلات
39,02	- 200	10 025	10 225	225		نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
100	5 052	25 694	20 642	10 642	9 035	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8

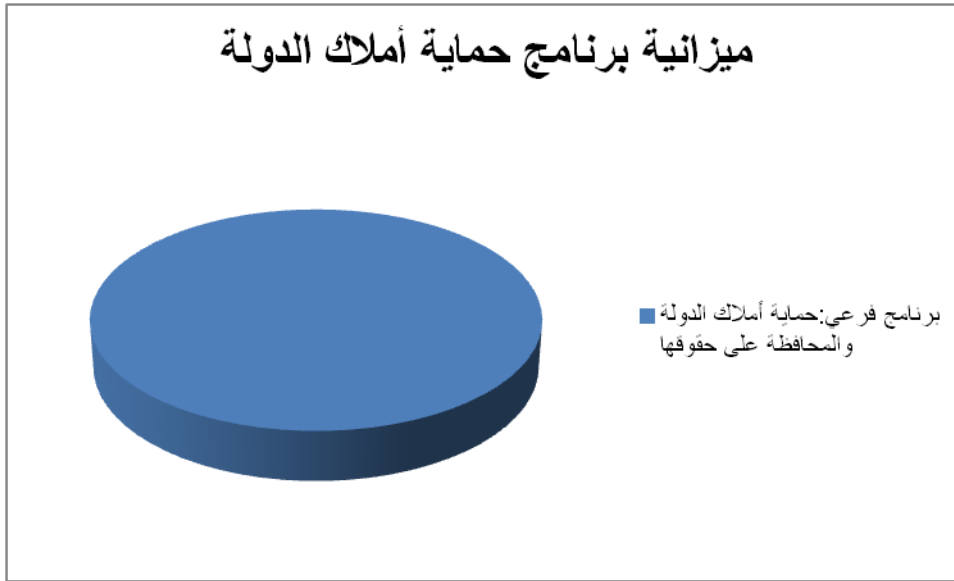
ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2019-2020	تقديرات		قانون المالية	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
	النسبة (%)	المبلغ	2020			
(1)/(2)	(1)-(2)	(2)	(1)			
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
24.47	5 052	25 694	20 642	9 035	النشاط 4: حماية أملاك الدولة	البرنامج الفرعي 1-2: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
24.47	5 052	25 694	20 642	9 035	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
24.47	5 052	25 694	20 642	9 035	مجموع البرنامج	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 3:



2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج حماية أملاك الدولة:

تشهد ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة تطورا ملحوظا يعود أساسا إلى تطور نفقات التأجير.

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

لبرنامج حماية أملاك الدولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
17 466	15 706	14 901	10 417	10 417	9 035	9 301	نفقات التأجير
3 820	3 820	768					نفقات التسيير
							نفقات التدخلات
10 800	10 425	10 025	10 225	225			نفقات الإستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
32 086	29 951	25 694	20 642	14 642	9 035	9 301	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
32 086	29 951	25 694	20 642	14 642	9 035	9 301	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: السيد رضا الجبالي، المدير العام للمصالح المشتركة
مدّة توليه مهمة "رئيس البرنامج": من 6 أوت 2019 إلى اليوم

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1-1 خارطة برنامج القيادة والمساندة:

برنامج القيادة والمساندة



1-2- استراتيجية برنامج القيادة والمساندة:

ترتكز خطة البرنامج على تحسين القيادة والتصرف في الموارد بوجه عام وتقديم الدعم اللوجستي للبرنامجين العمليتين لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وعلى الخصوص تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب تعزيز منظومة تكوين الإطارات وأعاون المساندة على النطاق المركزي والجهوي خاصة في شتى مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري بالإضافة إلى معاضدة جهودات الحكومة ذات العلاقة بحوكمة التصرف والضغط على النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لسير المصالح والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة بوجه عام إلى جانب تعزيز استعمال تكنولوجيات وتطوير الشبكات المعلوماتية والعمل على تعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على النطاق الجهوي تجسيما للامركزية بدعم وتأمين عمل الهياكل المتدخلة بهذا البرنامج على غرار الإدارة العامة للشؤون القانونية، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط والبرمجة، إدارة التنسيق والإشراف، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية، مكاتب المصالح المشتركة ومصالح الإعلامية بالجهات إلى جانب تعزيز دور الهياكل المكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة.

هذا وفي ظل الضغوطات التي تعيش على وقعها المالية العمومية بوجه عام ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية بوجه خاص يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى إحكام متابعة الأولويات الإستراتيجية لقطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية من خلال تركيز دعائم تصرف حديث مبني على ترشيد النفقات وجعلها في حدود الحاجيات الأكيدة لتحقيق أهداف البرامج بما يضمن حوكمة التصرف المبني على النتائج خاصة بعد إرساء منظومة الرقابة الداخلية لمسار النفقات بالميزانية بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من التأكد من جودة محاسبة الميزانية وديمومتها.

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة:

يضم برنامج القيادة والمساندة هدف استراتيجي وحيد:

➤ تحسين القيادة والتصرف في الموارد.

يندرج هذا الهدف الذي تم ضبطه وتحديده على النحو سالف الذكر في إطار التوجهات الوطنية والإستراتيجية للرقى بجودة الخدمات الإدارية وتعزيز لامركزية الإدارة والنهوض بها بما يضمن تحسين الأداء بجميع الهياكل على النطاق المركزي والجهوي، ويتمحور هذا الهدف حول المهام الأفقية للبرنامج من خلال دعم ومساندة البرامج العملية.

الهدف 1.1.9: تحسين القيادة والتصرف في الموارد.

تقديم الهدف: تحسين القيادة والتصرف في الموارد والعمل على حسن توظيفها.

مرجع الهدف: يرجع هذا الهدف إلى الدور القيادي الذي يضطلع به برنامج القيادة والمساندة عن طريق الهياكل التابعة له.

ميررات اعتماد هذا المؤشر:

تم اعتماد هذا المؤشر للدفع نحو تقليص نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة وتوجيهها عند الضرورة للبرامج العملية الأخرى كخيار استراتيجي يساعد على تنمية مواردها بشكل يسمح بإنجاز المشاريع المناطة بعهدتها في ظروف عادية تجسما لإستراتيجية القطاع.

جدول عدد 5

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-9:

حسن القيادة والتصرف في الموارد

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
29	30	33	-	-	-	-	نسبة مائوية المؤشر 1-1-9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 6

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
2 324	قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	- إحكام توزيع الأعوان بين مختلف البرامج العملية.	فاعلية برنامج القيادة والمساندة: 33 %	حسن القيادة والتصرف في الموارد	القيادة والمساندة
25 073	تحسين التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم اللوجستيك والخدمات.	- توزيع نفقات التسيير والتدخلات والإستثمار بين مختلف البرامج العملية			

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

3-1- ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 في حدود 27,397 مليون دينار مقابل 38,357 مليون دينار خلال سنة 2019 وتتوزع كما يلي:

➤ **نفقات التأجير:** ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعيا خلال سنة 2020 في حدود 17442 ألف دينار مقابل 28292 ألف دينار سنة 2019، ويعود هذا التراجع في الإعتمادات إلى إعادة توزيع أعوان الإدارات الجهوية بين مختلف البرامج العملية.

➤ **نفقات التسيير:** ضبطت نفقات التسيير لبرنامج القيادة لسنة 2020 تعهدا ودفعيا في حدود 6717 ألف دينار مقابل 7757 ألف دينار، هذا وقد تم توزيع بعض البنود بقسم نفقات التسيير بين مختلف البرامج العملية والأنشطة.

➤ **نفقات التدخلات:** ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة تعهدا ودفعيا لسنة 2020 في حدود 833 ألف دينار وهي نفس الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2019.

➤ **نفقات الاستثمار:** ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 في حدود 2405 ألف دينار دفعا مقابل 1475 ألف دينار وقد خصصت أغلب الإعتمادات للمشاريع المتواصلة.

جدول عدد 7

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة* (الدفع اعتمادات)

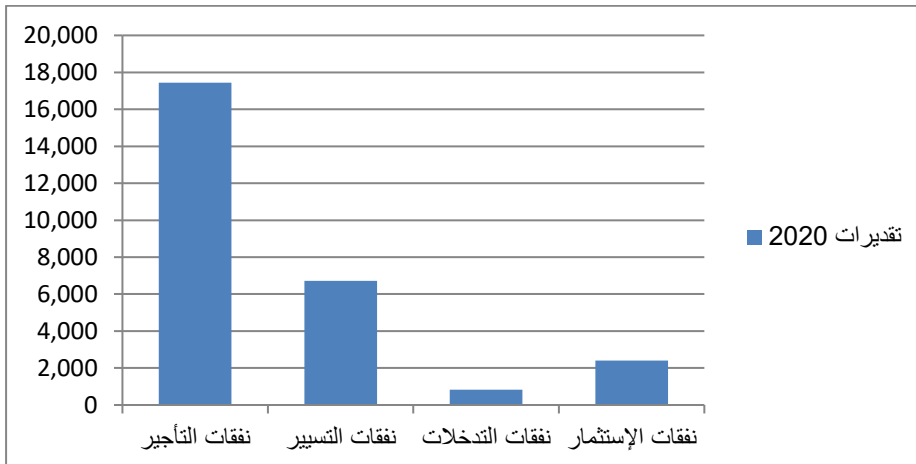
الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
63,66	-10 850	17 442	28 292	28 292	26 694	نفقات التأجير
24,52	- 1 040	6 717	7 757	3 757	3 886	نفقات التسيير
3,04	0	833	833	833	788	نفقات التدخلات
8,78	930	2 405	1 475	1 475	2 831	نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
				14 000	14 712	بقية النفقات
100	-10 960	27 397	38 357	48 357	48 911	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8

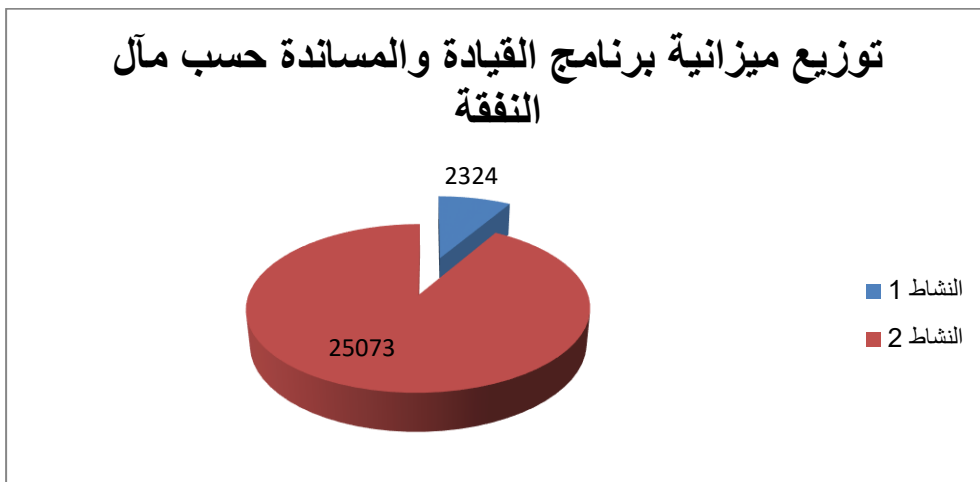
ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019	تقديرات 2020	نسبة التطور 2019-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
البرنامج الفرعي 1-9: القيادة والدعم والمساندة	النشاط 5: قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة			2 324		
	النشاط 6: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك			25 073		
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة				27 397		
مجموع البرنامج				27 397		

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 3:



2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)

لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
17 000	17 000	17 442	28 292	28 292	26 694	25 615	نفقات التأجير
4 050	3 916	6 717	7 757	3 757	3 886	4 445	نفقات التسيير
880	880	833	833	833	788	894	نفقات التدخلات
3 850	3 799	2 405	1 475	1 475	2 831	1 972	نفقات الإستثمار
							نفقات العمليات المالية
				14 000	14 712	12 972	بقية النفقات
25 780	25 595	27 397	38 357	48 357	48 911	45 898	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
25 780	25 595	27 397	38 357	48 357	48 911	45 898	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقتي مؤشري أداء
برنامج التصرف في أملاك
الدولة

بطاقة المؤشر: نسبة توفير الرصيد العقاري

رمز المؤشر: 1 - 1 - 1

تسمية المؤشر: نسبة توفير الرصيد العقاري

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في أملاك الدولة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حسن التصرف في أملاك الدولة
4. تعريف المؤشر: نسبة المساحة المساواة مقارنة بمساحة الطلبات:
المساحة المساواة = المساحة المقتناة + المساحة المسجلة + المساحة الصادر في شأنها أوامر مصادقة
مساحة الطلبات = المساحة المطلوب إقتناؤها + المساحة المقدمة للتسجيل + المساحة المحددة من قبل لجان الإستقصاء والتحديد
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية + مصالح الديوان بالوزارة + مختلف الإدارات العامة للوزارة + الولايات + مختلف الوزارات + الإدارات الجهوية للملكية العقارية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): $100 \frac{A+B+C}{D+E+F}$

D+E+F

A : المساحة المقتناة بالإنترزاغ أو المراضاة	D : المساحة المطلوب إقتنائها
B : المساحة المسجلة لفائدة ملك الدولة	E : المساحة المقدمة للتسجيل
C : المساحة المصادق عليها بأوامر	F : المساحة المحددة

2. وحدة المؤشر: نسبة ماوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- مساحة العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء من طرف الوزارات صاحبة المشاريع.
- مساحة العقارات المضمّنة بتقارير لجان الإستقصاء والمصالحة أو لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية.
- المساحة التي رفض مالكوها القيمة المعروضة عليهم والتي صدرت بشأنها أوامر انتزاع.
- المساحة المقدمة للتسجيل منذ إنطلاق برنامج تسجيل ملك الدولة.
- المساحة الصادر في شأنها أحكام بالتسجيل منذ إنطلاق برنامج تسجيل ملك الدولة.
- المساحة المصادق على تحديدها بمقتضى أمر.
- المساحة الجمالية المحددة من قبل اللجان.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير نشاط الإدارة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات لفائدة انجاز مشاريع عمومية
- تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة
- تقارير لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية
- الأحكام الصادرة في السنة الحالية
- المطالب المقدمة في السنة الحالية
- تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للاقتناء والتحديد
- أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي

6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 43 % سنة 2022

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أحلام بوهلال

III- قراءة في نتائج المؤشر 1 – 1 – 1

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
43	42	40	30,29	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة توفير الرصيد العقاري

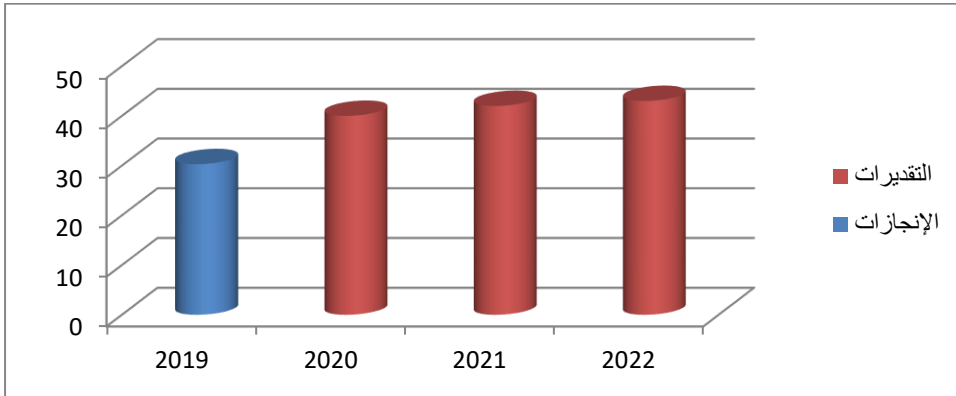
لم يتمّ اعتماد المؤشر المتعلق بتوفير الرصيد العقاري خلال سنوات 2016 و2017 و2018 بل كانت مؤشرات قيس الأداء للسنوات المذكورة والخاصة بالإدارة العامة للاقتناء والتحديد في برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية تتمثل في :

- نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر
- نسبة المساحة المسوّاة
- نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

النتائج المتوفرة لا تعكس فعليا نشاط الإدارة العامة للاقتناء والتحديد خصوصا وأن عملها مرتبط بتدخل عديد الجهات حيث أن إستصدار أوامر الإنتزاع أو أوامر المصادقة يبقى رهين الحصول على التقارير الإختتمانية من قبل لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية ولجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة، كما أن تسجيل العقارات لفائدة الدولة يتطلب فترة زمنية طويلة في أغلب الأحيان.

نسبة توفير الرصيد العقاري



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	الأنشطة الفرعية	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة	<p>شراء العقارات بالمرضاة لفائدة الدولة</p> <p>- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة الدولة</p> <p>- تحرير عقود تسوية وضعية قطع الأرض المسواة رضائيا</p> <p>- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة بالتعاون مع الوزارات المعنية.</p> <p>- قيام الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية بالأنشطة التي كانت سابقا حكرا على الإدارة المركزية والمتمثلة في إشهار عملية الإنتزاع وإعلام المواطنين بالإنتزاع وتحرير الإلتزامات والعقود.</p> <p>- تأطير أعوان الإدارات الجهوية في كيفية التعامل مع الملفات.</p> <p>- تكوين أعوان الإدارات الجهوية في مجال الإعلامية لتضمين الملفات بالمنظومة واستخراج الوثائق آليا.</p> <p>القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية بالتنسيق مع الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- متابعة صدور أحكام التسجيل العقاري بالتنسيق مع فروع المحكمة العقارية.</p> <p>- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية قصد استقصاء واستكشاف العقارات المحتمل رجوعها بالملكية للدولة بمشاركة الإدارات الجهوية لأمالك الدولة والشؤون العقارية.</p> <p>- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة في مختلف الولايات عن طريق لجان استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص.</p> <p>- استصدار أوامر المصادقة على التقارير الاختتمية للجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص.</p> <p>- تأطير مقرري لجان الاستقصاء والتحديد والعمل على توحيد منهجية عملهم مع تذليل الصعوبات التي تحول دون إنجاز أعمالهم طبقا للأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 والمتعلق بالتصرف في ملك الدولة العقاري الخاص وذلك بالإسراع في البيت في الملفات العالقة وأساسا المحددة منذ سنوات.</p>	<p>- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهيئات المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجل اللازمة لتسوية الوضعيات العقارية.</p> <p>- التنسيق مع لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية قصد الإسراع في البيت في الملفات المعروضة عليها.</p> <p>- التنسيق مع لجان الاستقصاء والتحديد قصد الإسراع في البيت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة.</p> <p>- التنسيق مع مختلف الجهات الإدارية لتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل.</p>	%40	%43	المؤشر: نسبة توفير الرصيد العقاري

5. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن خصوصية مؤشر نسبة توفير الرصيد العقاري لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة العامة للإقتناء والتحديد والمتمثلة في :

- تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعدد الوضعات العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتم تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.
- نسق تقديم مطالب التسجيل التي تخص ملك الدولة العقاري الخاص يبقى متوقفا على عديد العوامل تذكر منها :
 - طول الفترة الزمنية الضرورية والقانونية التي يتطلبها البتّ في مطالب التسجيل (الحصول على حكم بالتسجيل).

- التدخل الإجباري للعديد من المؤسسات والإدارات (المحكمة العقارية، ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، المطبعة الرسمية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، والإدارات الجهوية...) في إجراءات مطالب التسجيل.
- الإطار القانوني المنظم لبعض الأصناف من الأراضي الدولية يعوق تقديم مطالب تسجيل في شأنها باعتبار صبغتها (أراضي إشتراكية، الأراضي المستغلة كمراعي، أراضي السياحين...).

كما أن عديد الملفات التي تم الانتهاء من إجراءات تحديدها لم يتم البت في شأنها من قبل لجان الإستقصاء والتحديد وذلك إما بإعداد تقارير إختامية بالنسبة للملفات التي أقرّت اللجنة رجوع العقارات موضوعها لفائدة ملك الدولة الخاص أو إتخاذ قرارات حفظ بالنسبة للملفات التي يثبت عدم مساس العقارات موضوعها بملك الدولة الخاص ممّا يؤثر في فاعلية هذا المؤشر من حيث الترفيع في نسبة العقارات التي يمكن إقتراح مشاريع أوامر مصادقة على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

بطاقة المؤشر: نسبة توظيف العقارات

رمز المؤشر: 1 - 1 - 2

تسمية المؤشر: نسبة توظيف العقارات

تاريخ تحيين المؤشر: الثلاثية الأولى من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في أملاك الدولة
2. البرامج الفرعية الذي يرجع إليها المؤشر: التصرف في العقارات الدولية الفلاحية والغير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حسن التصرف في أملاك الدولة.
4. تعريف المؤشر:
حسن التصرف في العقارات يشتمل على توظيف العقارات الدولية الفلاحية والغير الفلاحية وكذلك تسوية الوضعيات القديمة للعقارات الدولية الفلاحية والتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات:- الإدارة العامة للعقارات الفلاحية.
- الإدارة العامة للتصرف والبيوعات.
- إدارة أملاك الأجانب
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.
- وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع مساحات العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع $\times 100$
مجموع المساحات الدولية المطلوبة والقابلة للتوظيف
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- المساحات المسوغة بعقود الكراء والمنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- مساحات العقارات الدولية غير الفلاحية المنصوص عليها بعقود بيع وكراء فعلية والتي تم تخصيصها فعليا.
- مساحة العقارات الصادر بشأنها قرارات تفويت والراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
- مساحة العقارات موضوع معاوضة أو تفويت أو تخصيص أو إتفاقيات أو الترخيص بأمر في التفويت.
- مساحة العقارات الدولية الفلاحية موضوع تسوية حسب الأمر عدد 1870 والمبرم في شأنها عقد بيع.
- الأمثلة الفنية المنجزة من قبل ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول ومعطيات إحصائية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المصالح المختصة
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 52.4%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد أحمد ودبع الباهي : رئيس مصلحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020			
% 52.4	% 47	%40.16	% 34.785	نسبة مائوية	نسبة توظيف العقارات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

* من المنتظر أن تتطور نسبة توظيف العقارات والراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب نظرا لعقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت بصفة دورية ولعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها مع استحداث خبير الادارة على تقدير القيمة الشرائية ليتسنى رفع نسق اصدار قرارات التفويت.

* ضرورة إستصدار قانون جديد ينظم عملية التفويت في العقارات المقامة عليها التجمعات السكنية والأمر التابع له وكذلك تدعيم الادارة بالاطارات والموظفين والوسائل اللازمة لرفع نسق العمل كما وكيفا وبالتالي المساهمة في الإسراع بتصفية هذا الرصيد العقاري.

* انطلاق أشغال اللجان الجهوية الإستشارية بداية من فيفري 2016 و أعمال اللجنة الوطنية الإستشارية في أواخر شهر أفريل 2016 والتي تم ضبط تركيبتها و طرق سير عملها بالأمر الحكومي عدد 1870 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2015.

* محدودية عدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية الإستشارية لعدد الأسباب لعل أبرزها الأسباب التقنية و نقص الموارد البشرية مقابل تلقي الإدارة للعديد من الملفات الواردة من اللجان الجهوية الإستشارية جلاها غير جاهز لعرضها على أنظار اللجنة الوطنية الإستشارية.

* عدم تركيز خلايا جهوية كما جاء بالأمر الحكومي المتعلق بإحداث الوحدة يعهد لها ملفات التسوية.

* احتواء الملفات على عديد النقائص رغم عددها المتزايد و ذلك لعدم التفرغ الكلي للموظفين المكلفين بها على المستوى الجهوي.

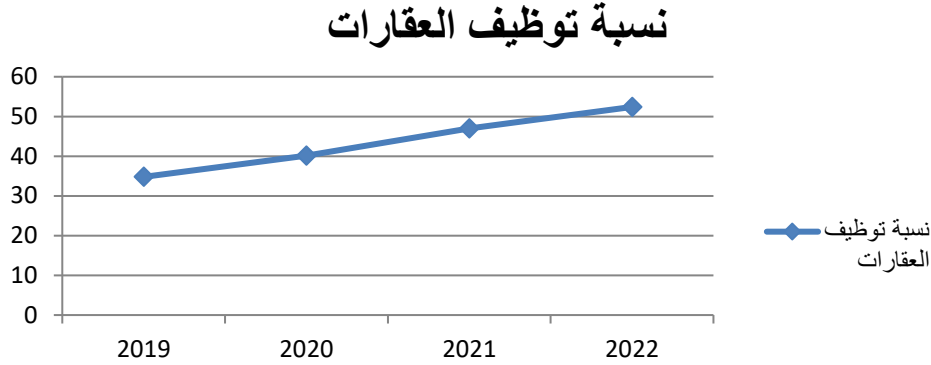
* عرض الملفات على اللجنة الوطنية الاستشارية حسب جاهزيتها دون الأخذ بعين الاعتبار المساحة المعروضة.

عدم التفرغ الكلي لأعضاء اللجنة الوطنية الإستشارية مما يحد من عدد الملفات المعروضة.

* نتائج غير قابلة للتقدير بصفة مسبقة بإعتبار أنها مرتبطة بالحسم النهائي للملفات والمساحات المرتبطة بها.

* تفعيل الإتفاقية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي المسح العقاري بصفة فعلية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	الأنشطة الفرعية	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	1- مسار التصرف في العقارات الدولية الفلاحية	* تفعيل الإتفاقية المبرمة مع ديوان قيس الأراضي المسح العقاري بصفة فعلية وتفعيل استغلال التطبيقات الإعلامية الخاصة بالتجمعات السكنية. * تغطية التجمعات السكنية بأمتلة التهيئة العمرانية من طرف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية. * القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية من طرف الإدارة العامة لأملاك الأناجب بولايات تونس الكبرى وبنزرت ومن طرف الإدارات الجهوية بالنسبة للعقارات الكائنة بباقي الولايات. * العمل على تدعيم الإدارة بإطارات وموظفين لئتمنى تنفيذ المهام المناطة بعينها كجرد وإحصاء العقارات الراجعة بالملكية للدولة أو التي بقيت على ملك الأناجب والكائنة بكامل الجمهورية، وذلك وفقا لتنظيم الهيكل الجديد. * الحرص على المتابعة للملفات المعطلة وحث المستغلين لبعض العقارات الدولية الفلاحية على إتمام إجراءات التسوية لبعض الوضعيات التي تستوجب ذلك وعند الإقتضاء تفعيل إجراءات التقاضي. * إنجاز مقررات التخصيص وإتفاقيات منح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى الجهوي وذلك في إطار تفعيل الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية. * القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية الفلاحية * إدراج الأمثلة بالخارطة الرقمية لأملاك الدولة	* تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري. * تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري. * عقد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت بصفة دورية وعرض أكبر عدد ممكن من الملفات على أنظارها. * إستصدار النصوص القانونية والتنظيمية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة على عملية التقويت. * تحسين نسق عملية تضمين الرسوم العقارية خاصة على المستوى الجهوي. * اصدار دليل إجراءات يخص الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة العامة للعقارات الفلاحية. * مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان. * إستعمال آلات المسح الضوئي وتبادل المعطيات عبر البريد الالكتروني الخاص بالإدارة والفاكس لإتمام الملفات المتعلقة بمشاريع عقود الكراء والتثبت من المعطيات لتحسين نسق تثبيت مشاريع العقود بالمنظومة.	40,16 %	52,4 %	المؤشر: نسبة توظيف العقارات
	2- مسار التصرف في العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة					

5. تحديد أهم النفاص المتعلقة بالمؤشر:

* عزوف المعنيين بالتسوية عن خلاص ثمن العقارات المعنية وعن إمضاء عقود البيع.

* مدى اقبال المعنيين بالأمر على عملية التسوية.

* الضوابط القانونية الدقيقة للتسوية.

* مدى نجاعة ديوان قيس الأراضي المسح العقاري في انجاز الأعمال الفنية.

* المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية الجهود المبذولة من قبل الإدارة في دراسة الملفات الواردة وفي اجراء الابحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين دراسة ملفات طلبات كراء او تخصيص او بيع دون ان تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الاخير.

* نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة من الكفاءات المؤهلة بالنسبة للهيكل المكلفة بالتصرف في أملاك الأجانب سواء منها التابعة للوزارة أو التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

* ضرورة دعم الإدارات الجهوية التابعة للوزارة ماديا ولوجستيا لارتباط مآل الملف بها.

* اعتماد مساحة العقارات المفوت فيها لاحتساب المؤشر لا يعكس بدقة تطور نشاط الإدارة نظرا لامكانية اصدار قرارات تفويت في عدد محدود من الملفات تتعلق بمساحات كبرى او صدورها في عدد كبير من الملفات ذات مساحات صغرى.

* عدم التوازن والتطور في حجم المساحات الموظفة من فترة إلى أخرى بسبب ما تستغرقه عملية الفصل في ملفات الإتفاقيات والتخصيص من مدة طويلة قبل الوصول لإعداد وثيقة التوظيف النهائي للعقار الدولي الفلاحي المطلوب من ناحية أولى، ونظرا لشمول تلك الطلبات عادة لمساحات غير ذات أهمية من ناحية ثانية.

* عدم شمولية المؤشر وإهماله للجانب الأكبر من مهام الإدارة الفرعية السالف ذكرها وبالتالي الإستنقاص من دورها وصلاحياتها الفعلية والحال أنه يفترض في مؤشر قيس الأداء المعتمد أن يكون جامعا لكامل الصلاحيات ومقياسا للنتائج المحققة والمرجوة من كل هيكل أو مصلحة وإبراز أهميته بما يمكن من تحسين وتطوير قدرته على الأداء بصفة عامة ودائمة .

* عدد الطلبات المتعلقة بالإدماج ضمن الملك العمومي (غابي، للمياه، للمساجد، للطرقات...) غالبا ما تكون محدودة وتتعلق بمساحات شاسعة جدا وبالتالي فإنه في صورة اعتمادها كعنصر من عناصر التوظيف على غرار الإتفاقيات والتخصيص ضمن مؤشر قيس الأداء سيسبب خلا كبيرا في نسب تطور المساحات الموظفة من فترة إلى أخرى وطرح تساؤلات حول الإختلال في حجم جملة تلك المساحات وهو ما سيؤثر حتما وبصفة سلبية في ضمان التطور الآلي للأداء واستحالة القيام بالتقديرات المستقبلية بصفة موضوعية.

* تميز المهام الموكولة إلى الإدارة الفرعية بعدم التجانس والتنوع في مستوى الطلبات العقارية للمشاريع غير الفلاحية وخضوعها لمقتضيات إجرائية مختلفة ومتعددة ، فضلا عن الإرتباط في دراستها بهيكل وأطراف أخرى منها التابعة للوزارة ومنها المستقلة هيكليا عنها على غرار الوزارة المكلفة بالفلاحة التي تكون إستشارتها ضرورية في دراسة كل تلك الطلبات طالما أنها تتعلق بعقار فلاحى.

* إشكاليات تتعلق بتضمين الرسوم العقارية على مستوى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وهي تتطلب حيزا زمنيا لتجاوزها وهي تتعلق :

1- الحصول على شهادات الملكية أو الرسوم العقارية (ادارة الملكية العقارية) أو أمثلة الرسوم العقارية (ديوان قيس الأراضي).

2- اعداد الأمثلة الرفع الطبوغرافى بالنسبة للعقارات الغير مسجلة.

3- بعض الملفات يتطلب درسها حيزا زمنيا يتعلق خاصة في اصلاح معطيات نماذج مشاريع عقود الكراء.

**بطاقات مؤشرات أداء
برنامج حماية أملاك الدولة**

بطاقة المؤشر: نسبة تحيين ترسيمات العقارات المسجلة الكائنة بتونس الكبرى

رمز المؤشر: 1-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تحيين ترسيمات العقارات المسجلة الكائنة بتونس الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها
4. تعريف المؤشر: قياس نسبة تحيين سجلات أملاك الدولة في جزئها الخاص بالعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):
البرنامج الفرعي حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
عدد الترسيمات المحينة*100 / العدد الجملي للترسيمات المستهدفة بالتحيين
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الترسيمات المحينة بسجلات أملاك الدولة
- العدد الجملي للترسيمات المستهدفة بالتحيين بسجلات أملاك الدولة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
يتم تجميع المعطيات آليا من المنظومة المخصصة لترسيم العقارات صايب
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
منظومة صايب
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 24.15 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 24.15 %

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

السيد عز الدين العوسجي : مدير بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية

VI- قراءة في نتائج المؤشر

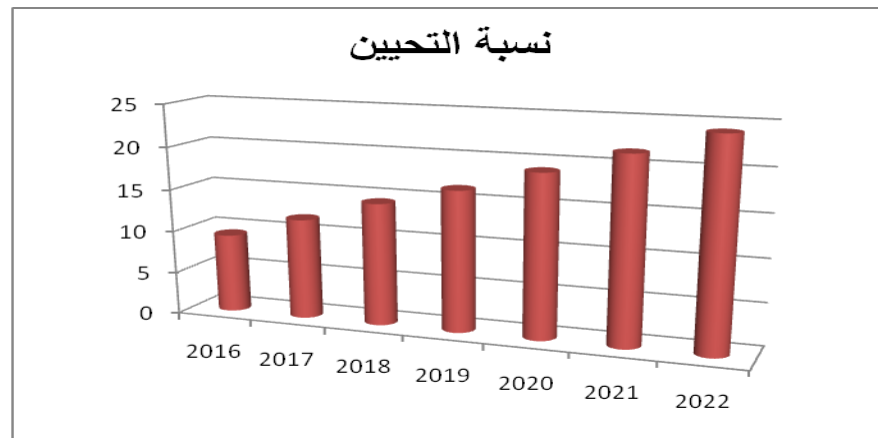
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	: مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
24.15	21.6	19.05	16.5	14.37	11.84	9.31	نسبة مائوية	نسبة تحيين ترسيمات العقارات المسجلة الكائنة بتونس الكبرى

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلقت عملية تحيين سجلات أملاك الدولة منذ سنة 2010 وتواصلت بإمكانيات منعدمة لتصل مع نهاية سنة 2018 الى حدود 676 عملية تحيين من مجموع 4703 ترسيما مستهدفا بالتحيين وهو ما يمثل نسبة 14.37% وتشهد هذه العملية نسقا ضعيفا نظرا لإنعدام الوسائل الضرورية للترفيغ في نسق المعاينات الميدانية ودراسة الملفات وكذلك تدعيم الإدارة المكلفة بالترسيم بالدعم البشري اللازم.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2020	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تحيين ترسيمات العقارات المسجلة الكائنة بتونس الكبرى	%24.15	%19.05	- ترسيم العقارات بسجلات أملاك الدولة. - القيام بالأبحاث والمعاینات الميدانية	500 الف دينار

لتحقيق النتائج المطلوبة يتوجب احداث فريق عمل ميداني للقيام بالأبحاث والمعاینات الميدانية اللازمة للأعمال التحضيرية لتحيين الترسيمات الخاصة بالعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى، وهو ما يتطلب توفير سياراتين وسائقين وفنيين توبوغرافي للغرض.

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يشمل هذا المؤشر العقارات المسجلة التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى، ويعود ذلك لصعوبة وارتفاع تكلفة عملية تحيين ترسيمات العقارات بكامل تراب الجمهورية نظرا لكونها تتطلب الوقوف على واقع هذه العقارات وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لإنجاز هذا العمل في الوقت الحالي.

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و الهياكل الأخرى القائم في حقها

رمز المؤشر: 2-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و الهياكل الأخرى القائم في حقها
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في مختلف الأطوار القضائية في السنة
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفريعات (حسب البرامج الفرعية) : البرنامج الفرعي: حماية املاك الدولة والمحافظة على حقوقها

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة * 100/ عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في نفس السنة
وحدة المؤشر: نسبة مأوية (%)
2. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الأحكام الصادرة في القضايا المتعهد بها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في السنة
- عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة في السنة
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الملفات الإدارية المفتوحة
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الإدارية
المنظومة الإعلامية
5. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 57% سنة 2022
7. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 57 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد إبراهيم الصغيري ، مدير

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

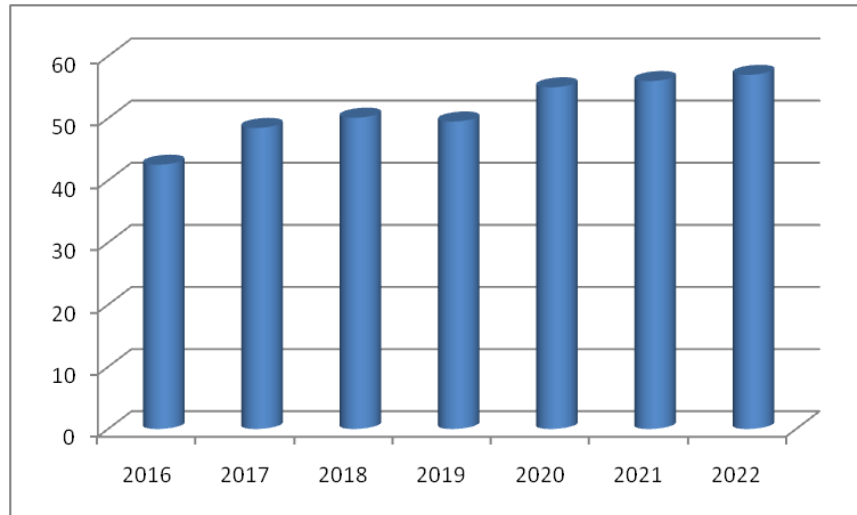
التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
57	56	55	49,49	50,10	48,46	42,54	نسبة مائوية	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و الهياكل الأخرى القائم في حقها

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى لسنة 2018 ارتفاعا طفيفا بقرابة 1.5 ٪ مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة 50,1 ٪ أي بنسبة إنجاز تتأهز 83,5 ٪. كما شهد نفس المؤشر ارتفاعا طفيفا في السداسي الأول من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 (48,71 ٪)

حيث تولت مصالح الإدارة العامة لنزاعات الدولة إستصدار 1032 حكما لفائدة الدولة خلال الفترة الممتدة من 2019/01/01 إلى 2019/07/20.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- التعهّد بالقضايا والتقارير فيها حسب ما إذا كانت الدولة وبقية الهياكل الأخرى طالبة أو مطلوبة.
- تفعيل التنظيم الهيكلي للإدارة العامة لنزاعات الدولة

- تعميم تمثيل المكلف العام بنزاعات الدولة بجميع الجهات وتمكينها من الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية للقيام بدورها

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2020	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و الهياكل الأخرى القائم في حقها	%57	%55	<ul style="list-style-type: none"> - التعهد بالقضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة. - تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي. - الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والمرافعة في حق الدولة. - الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة - إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده و - تنفيذ الأحكام القاضية بإلزام صندوق الضمان بالأداء . - إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة. - إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون. - تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية. 	

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن ارتفاع نسبة المؤشر من عدمه مرتبط بعدة معطيات أخرى خارجة عن نطاق المكلف العام بنزاعات الدولة نذكر على سبيل المثال مدى تقيّد الإدارات بالشرعية في أعمالها المادية والقانونية، طول آجال البت في القضايا من قبل الجهاز القضائي، درجة الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة...

بطاقة المؤشر: نسبة إنجاز الاختبارات

رمز المؤشر : 3-1-1-2

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الاختبارات
تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة و حقوقها
4. تعريف المؤشر: يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للاختبارات المطلوبة بجميع أنواعها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية):
البرنامج الفرعي حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد الإختبارات المنجزة خلال السنة(ن1) على عدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات السابقة(ن2) ضارب 100

$$\frac{100 \times \text{ن1}}{\text{ن2}}$$

ن 2

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد طلبات الإختبار الواردة على الإدارة العامة خلال السنة بما في ذلك عدد الإختبارات المتبقية من السنة السابقة

- عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال السنة والتي تولت الإدارة العامة الإجابة عليها

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تحديد عدد طلبات الإختبار بما في ذلك الإختبارات المنجزة جهويا والمصادق عليها مركزيا.

- تحديد عدد الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للاختبارات والمنجزة بصفة نهائية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامة للاختبارات المكلفين بالاختبارات بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ومكتب الضبط التابع للإدارة المركزية.
6. تاريخ توفّر المؤشر : شهر جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 95% سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 95%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : وفاق بن عمرو خولة غزواني و إيمان البجاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
95	93	90	87	87	86	62,50	نسبة إنجاز الاختبارات	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

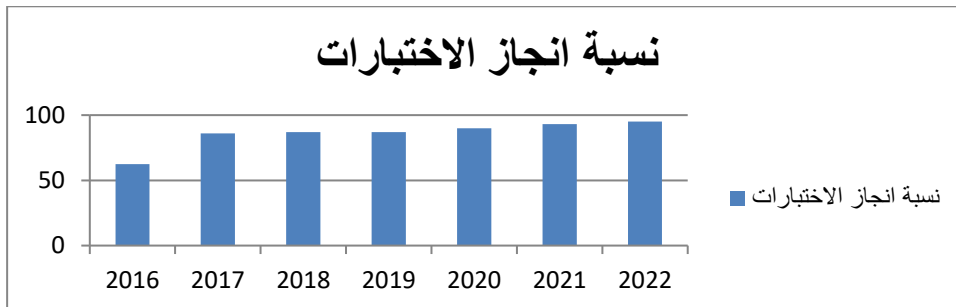
القفزة النوعية المرجعية بالنسبة لسنة 2017 مقارنة مع 2016 يرجع إلى بداية الانتفاع بالانتدابات الحاصلة بداية سنة 2017 و التي حرصت الإدارة على إدخالها في الإنتاج في فترة وجيزة بتأطير مباشر من الكفاءات المتواجدة.

خلال سنتي 2018 و 2019 نلاحظ استقرار في نسبة إنجاز الاختبارات 87% يعود لعدم استكمال الأقسام المبرمجة في باب نفقات التنمية 2018-2020 في نطاق إتمام مشروع « اختبار العقارات المخصصة للتنمية » وتفعيل إعادة الهيكلة التي ستمكن من مرونة أكبر في استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة إضافة إلى بداية العمل بالمنظومة الإعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات" في إطار رقمنة الإدارة .

كما نلاحظ أن الارتفاع في نسب إنجاز الاختبارات التقديرية بالنسبة للسنوات 2020-2022 مرتبط بالاستجابة للمتطلبات المادية المستحقة.

يتعذر برمجة تقديرات تصل إلى 100 % نظرا لتدخل عوامل أخرى على غرار استكمال الوثائق ووصول دفعات الملفات في آخر السنة و التي يتطلب بعضها مدة هامة لانجازها .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2020	أهم الأنشطة و التدخلات الأنشطة	الإعتمادات بالألف دينار
نسبة إنجاز الاختبارات	%95	%90	<p>- تنفيذ الأقساط المبرمجة في باب نفقات التنمية في نطاق إتمام 2018-2020 . اختبار العقارات المخصصة للتنمية « مشروع »</p> <p>«</p> <p>- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكّن من تدارك الكثير من النقائص وحل الإشكالات المطروحة.</p> <p>- العمل على توفير مقر قادر على استيعاب الإطارات المنتدبة لتدخل في دورة الإنتاج بأقصى طاقاتها كذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة.</p> <p>- العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية.</p> <p>- الاسراع في توفير التجهيزات الاعلامية و الوسائل اللوجستية لتفعيل العمل بالمنظومة الاعلامية " للتصرف في ملفات الاختبارات" لمتابعة شاملة تغطي النشاط المركزي والجهوي.</p> <p>- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون و ذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية تذاب إداريين وعملة.</p>	220

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكن من إعطاء نتائج إحصائية مفصلة وحينية .

بطاقة المؤشر: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفقد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية

تسمية المؤشر: نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفقد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية.
تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة.
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها.
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان الحماية الأمثل لأملاك الدولة وحقوقها.
 4. تعريف المؤشر: متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.
 5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (كمي)
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
- مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، ومصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد ملاحظات وتوصيات تقارير التفقد والتقييم التي تم اعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية / العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد والتقييم في السنة المعنية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- العدد الجملي لملاحظات وتوصيات تقارير التفقد والتقييم في السنة المعنية .
- عدد ملاحظات وتوصيات تقارير التفقد والتقييم (النهائية) التي تم اعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
تقارير التفقد والتقييم الصادرة في السنة المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير التفقد والتقييم الصادرة في السنة المعنية
6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 94%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توفيق المسعودي – مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
94	93	92	*91	87.5	87.5	83.5	نسبة مائوية	نسبة الملاحظات المضمنة بتقارير التفقد والتقييم المعتمدة بصفة نهائية

* معطيات أولية تهم التقارير المنجزة خلال السداسي الأول من السنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجّلت نسبة الملاحظات الواردة بتقارير التفقد والتقييم النهائية (والمترتبة بإثارة نقائص وإخلالات وتوصيات مترتبة بالتصرف العمومي) والتي تمّ اعتمادها والإقرار بصحتها بصفة نهائية، ارتفاعا تجاوز 83% في السنوات الأخيرة (2016 و 2017 و 2018)، ومن المتوقع أن يواصل نسق التطور سيره التصاعدي في السنوات المقبلة إلى غاية 2022 ليلاصق القيمة المستهدفة للمؤشر أي 95% وذلك بالنظر للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لاعتماد هيئة الرقابة العامة على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربّصات الخاصة بالمراقبين.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- دعم الدورات التكوينية للمراقبين.
- اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية.
- توفير حواسيب محمولة لكافة المراقبين وتركيز التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق.
- توحيد صياغة (Standardisation) مختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرف.

ولإنجاز الأنشطة المذكورة وتحقيق القيمة المنشودة لسنة 2020 (92%) وللسنوات اللاحقة يفترض توفير اعتمادات خاصة بسنة 2020 تقدر بـ 180 ألف دينار تخصص للتكوين ولشراء سيارتي مصلحة تنقل لتأمين تنقلات المراقبين، ولتركيز التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق، ولشراء حواسيب محمولة، وتوفير اعتمادات سنوية للسنوات اللاحقة لها في حدود 40 ألف دينار تخصص للتكوين ولشراء حواسيب محمولة.

5. تحديد أهم النقائص المترتبة بالمؤشر :

- نقص الموارد البشرية والمادية.
- الحاجة إلى مزيد تكثيف الدورات التكوينية خصوصا للمراقبين المنتدبين حديثا.

**بطاقة مؤشر أداء
برنامج القيادة والمساندة**

بطاقة المؤشر: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

رمز المؤشر: 1-1-1-9

تسمية المؤشر: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والدعم والمساندة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القيادة والتصرف في الموارد.
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تقليص الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة عبر حسن توزيع الأعباء والمشاريع ونفقات التسيير بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة.
5. نوع المؤشر: مؤشر فاعلية.
6. التفريعات: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: ميزانية برنامج القيادة والمساندة (المصرفية)/ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية (المصرفية).
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإعتمادات المصرفية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كشوفات منظومة أدب.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة المالية
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عائشة القماطي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

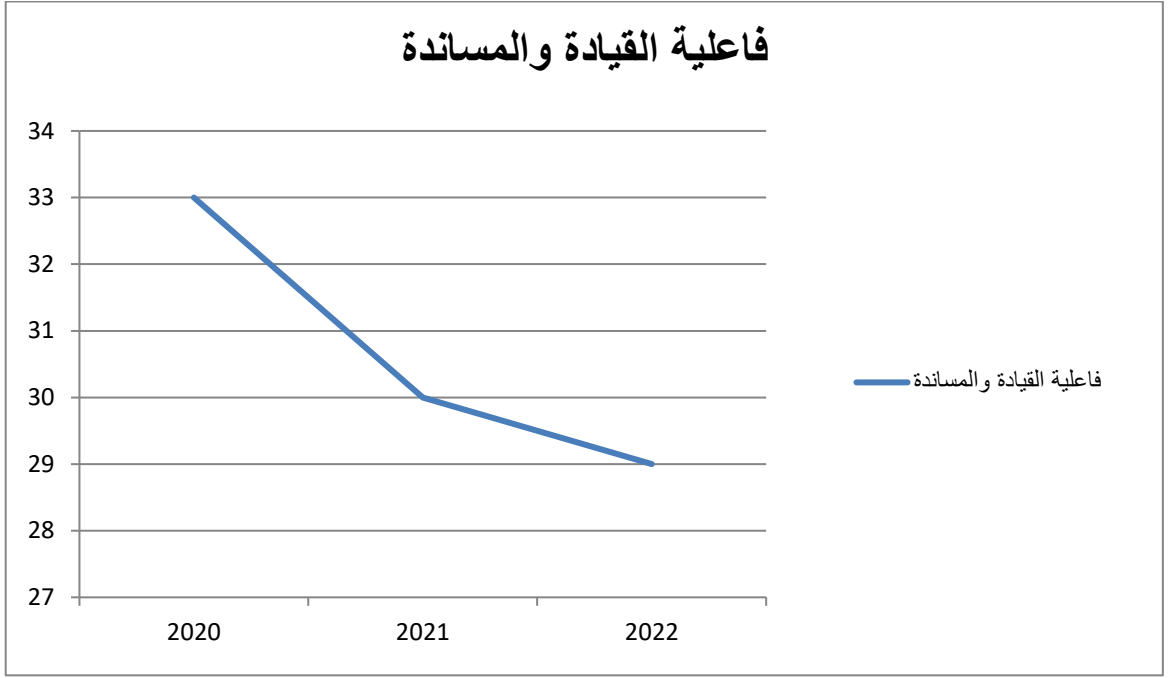
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
29	30	33	-	-	-	-	نسبة مائوية	فاعلية برنامج القيادة والمساندة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر للتقليل من الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة وإعادة توظيفها للبرامج العملياتية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**
حسن توزيع الأعوان بين البرامج العملياتية والبرامج الفرعية والأنشطة وتوزيع نفقات التسيير ونفقات التدخلات.
- 5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:**
يحتوي برنامج القيادة والمساندة على إتمادات غير موزعة وهو ما قد يؤثر سلبا النسبة المئوية لهذا المؤشر.

**بطاقة الفاعل العمومي
المتدخل في
برنامج حماية أملاك الدولة**

الدّيوان الوطني للملكية العقارية

- التّعريف :

- النشاط الرئيسي:

- يعتبر الدّيوان الوطني للملكية العقارية منشأة عمومية خاضعة للتشريع المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية والتشريع التجاري وتتمثل مهامه في :
- إقامة الرّسوم العقارية تنفيذا للأحكام الصّادرة بالتسجيل
- حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجّلة
- ترسيم الحقوق والتحمّلات المتعلقة بالعقارات المذكورة والتّنصيب بالرّسوم على كلّ تعديل يطرأ عليها
- تسليم سندات الملكية والشّهائد والوثائق الأخرى
- تحرير الصّكوك المتعلقة بالعقارات المسجّلة حسب الفصل 377 مكرّر من مجلّة الحقوق العينية
- تقديم استشارات عقارية
- تكوين ومساندة الهياكل المتدخّلة في المجال العقاري

- ترتيب الفاعل العمومي:

- يتمّ حالياً التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لضبط ترتيب الدّيوان الوطني للملكية العقارية طبقا لمقتضيات الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 2217 لسنة 2015 المؤرّخ في 11 ديسمبر 2015.

- مرجع الأحداث:

- الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرّخ في 19 أوت 2019 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الدّيوان الوطني للملكية العقارية.

- مرجع التّنظيم الإداري والمالي:

- الأمر الحكومي عدد 758 لسنة 2019 المؤرّخ في 19 أوت 2019 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الدّيوان الوطني للملكية العقارية.

- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:

لا يوجد حاليًا عقد برامج في انتظار تفعيل هياكل الديوان وخاصة مجلس الإدارة الذي سيكلف بضبط هذا العقد.

- II- إطار الأداء :

- الاستراتيجية العامة :

للديوان الوطني للملكية العقارية دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للبلاد من خلال أداءه لوظيفته الإشهارية لما لهذه الوظيفة من تأثير مباشر على تحقيق الاستقرار في المعاملات العقارية وعلى توفير الحماية للرصيد العقاري للبلاد الذي يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية.

- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

مساهمة غير مباشرة تتمثل في مساندة هياكل الدولة المتدخلة في مجال حماية أملاك الدولة مثل ترسيم الحقوق والتحملات المتعلقة بالعقارات الدولية وحفظ الوثائق الخاصة بها.

- أهم الأولويات والأهداف:

تتمثل أهم أولويات وأهداف الديوان الوطني للملكية العقارية في ما يلي :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها.
- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم.
- تنمية وتكوين الموارد البشرية المكلفة بمسك السجل العقاري .
- تركيز إدارة الكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

الأنشطة	تقديرات المؤشرات	مؤشرات قياس أداء الأهداف	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها - دعم المراقبة الدورية لنشاط الإدارات الجهوية ومتابعة حسن استغلال التطبيقات الإعلامية - توحيد طرق العمل وتعيين دليل الإجراءات - الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر 2.3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة . 	%0.08	المؤشر 1-1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الموارد البشرية وتكوينها وتأطيرها خاصة في مجال الإعلامية - تدعيم الادارات الجهوية بالمعدات الاعلامية - الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر 1.3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2) و المؤشر 2.3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة . 	%85	المؤشر 1-2: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف	الهدف 2: تقليص آجال إسداء الخدمات
<ul style="list-style-type: none"> - تعميم المنظومة الاعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية 	%70	المؤشر 1-3: نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2)	الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد
<ul style="list-style-type: none"> - الترفيع في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية وذلك بتكوين فريق عمل بكل ادارة جهوية للقيام بهذه المهمة 	%94	المؤشر 2-3: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	
<ul style="list-style-type: none"> - اقتناء الرفوف و المعدات الخصوصية للحفظ 	%30	المؤشر 1-4: نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	
<ul style="list-style-type: none"> - معالجة الوثائق باستعمال التقنيات الإلكترونية و الميكروغرافية و ذلك بتجديد و تطوير المعدات الخاصة بها وتركيز منظومة إعلامية لبقية مكونات الرصيد الوثائقي المحفوظ مركزيا و جهويا. 	20 متر خطي	المؤشر 2-4: حجم الرصيد الوثائقي المعالج	الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث خلية خاصة بترميم وتسفير الوثائق - اقتناء المعدات الخاصة بترميم وتسفير الوثائق - تكوين فريق مختص في الغرض 	%10	المؤشر 3-4: نسبة الوثائق التي سيتم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تحتاج إلى ذلك	
<ul style="list-style-type: none"> - تدعيم المؤسسة بأندابات جديدة - الزيادة في نسب الخطط المخصصة للترقية 	%64,5	المؤشر 1-5: نسبة التأطير	الهدف 5: تنمية الموارد البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - تكثيف الدورات التكوينية خاصة في المجال العقاري 	%12	المؤشر 2-5: نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	
<ul style="list-style-type: none"> - اقتناء المعدات الإعلامية المبرمجة ضمن الخطة الإستراتيجية وتجديد أسطول المعدات الإعلامية كلما اقتضت الحاجة ذلك 	%77,74	المؤشر 1-6: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية	الهدف 6: إعلامية الإدارة

III- الميزانية :

قدّرت ميزانية الديوان الوطني للملكية العقارية لسنة 2020 بحوالي 100,628 مليون دينار موزعة بين ميزانية التصرف بحوالي 69,472 مليون دينار وميزانية التنمية بحوالي 31,156 مليون دينار.

1- موارد الميزانية:

تتكوّن موارد ميزانية الديوان الوطني للملكية العقارية بنسبة (100 %) من المداخل الذاتية متأتية أساسا من 40% من المعلوم النسبي المستخلص عن كلّ ترسيم بالسجل العقاري المقدّر بـ 1 % و مداخل الخدمات المسداة.

2- نفقات الميزانية:

1.2 - نفقات التصرف:

قدّرت نفقات التصرف بحوالي 69,472 مليون دينار وتتوزع هذه النفقات بين مصاريف التأجير ونفقات الوسائل ونفقات التدخّل موزعة كما يلي :

- نفقات التأجير : 59,589 م د

- نفقات الوسائل : 8,483 م د

- نفقات التدخّلات : 1,400 م د

2.2 - نفقات التنمية:

تشتمل ميزانية التنمية للديوان الوطني للملكية العقارية على اعتمادات مرصودة لبرامج متواصلة في حدود 26556 مليون دينار ومشاريع جديدة في حدود 4,6 مليون دينار وهي تتعلّق بالأساس بمشاريع بناء مقرّات الإدارات الجهوية وإعادة تهيئتها وكذلك اقتناء مباني ومعدّات وأثاث وسيّارات .